الاقتصاديات العربية والتشريع

مجلة اسبوعية تبحث

في الشؤون التجارية والمالية والصناعية والزراعية التي تهم الاقطار العربية

تصدرها

شركة المطبوعات العربية المحدودة

يشترك في تحريرها ومؤازرتها نخبة من مفكري الاقطار العربية

رؤساء التحرير : فؤاد صالح سابا بكلوريوس تجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية. (المحرر المسؤول)

عادل جبر ، اقتصادي

المدير : توفيق فرح

مكتب الادارة : بناية جمعية التوراة . القدس . فلسطين

صندوق البريد ٢٦٨ — تلفون ٢٩٥

الاشتراك السنوي : ليرة فلسطينية في فلسطين وشرقي الاردن و ليرة ومئتا مل (٢٤ شلنا) في باقي الاقطار

في فلسطين وشرقي الاردن	في القطر المصري والسودان	في العراق	في سوريا ولبنان
القدس . بناية كونوت . شارع يافا	القاهرة ٥٥ شارع ابراهيم باشا	بغداد . شارع النهر . خان الخضيري	بيروت . السادة اشقر وقربان
ص . ب ٢٦٨ تلفون ٢٩٥	ص . ب ٢٦١ تلفون ٥٢٣٦٢	ص . ب ١١٢ تلفون ٧٩٧	شارع البوسطة ص . ب ٩٢٩

السنة الثانية العدد ٢٢ الاربعاء في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٦ و ٣ رمضان ١٣٥٥

ملاحظات وخواطر

تنظيم مصائد الاسماك :

نشرت الوقائع الفلسطينية في عددها الصادر في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، مشروع قانون يقضي بتنظيم مصائد الاسماك ، وبالغاء قانون سنة ١٩٢٦ المتعلق بذلك ، ويمكن تلخيص اغراض هذا القانون بالامور الثلاثة الاتية :

١ — لا يجوز صيد السمك وغيره من الحيوانات المائية الا برخصة رسمية تتجدد مرة كل عام .

٢ — للمندوب السامي ، بمحض ارادته ، ان يمنح بعض الاشخاص حق صيد الاسماك ، في اماكن معينة ، دون غيرهم .

٣ — للمندوب السامي ان يضع انظمة ترمي الى حفظ بعض انواع السمك ، وتنظيم طرق صيدها .

والامر الاخير ليس بجديد في القانون الذي نحن بصدده اذ اشتمل القانون القديم على جميع مواده . كما ان الاول يراد منه فتح مورد جديد لخزانة الحكومة مما يمكن ان يجبى من محترفي الصيد ، من الرسوم السنوية لقاء الرخص التي يجب ان يحملوها .

بقي الامر الثاني ، وهو منح المندوب السامي ، بمحض ارادته ، حق احتكار صيد الاسماك ، لاشخاص معينين ، في مناطق محدودة لا يجوز لغيرهم ان يشاركوهم فيها ، ولو كانوا يحملون رخصاً ، او كانوا من المعفيين من الرخص كالصيادين بالصنارة . والذي نراه ان هذا الغرض هو بيت القصيد ، في تعديل القانون .

والغريب المدهش ان هذا التعديل لم يفكر به الا بعد ان تعددت شكاوي الصيادين العرب ، الذين اعتادوا من قديم

الزمان ، ان يعيشوا من هذه المهنة ، من منع اليهود اياهم ، من الصيد على شواطىء تل ابيب بدون مسوغ قانوني . وقد اشترك في هذا الاعتداء على حقهم، رجال بوليس وجلاوذة مجلسها البلدي . وعلى الرغم من صراحة القانون القديم في اطلاق حرية الصيد ، في جميع شواطىء فلسطين ، فان هذا المنع غير القانوني لا يزال سارياً . وكل ما عملته الحكومة ازاء هذه الحالة الشاذة ، انها سارعت بسن قانونها الجديد ، ارضاء لليهود ، وتهربا من مسؤولية اهمالها مراعاة القانون القديم !

ومعلوم ان جل شواطىء فلسطين لا تصلح لصيد السمك ، وان الصالح منها لذلك قليل جداً اذا استثنينا الخليج الواقع بين عكا وحيفا ، بدليل ما تستورده من الاسماك الغريبة بكميات كثيرة . فاذا نفذ المشروع الجديد ، قضي على عدد كبير من الصيادين العرب ، خصوصاً اليافيين منهم بحرمانهم من مورد رزقهم الوحيد الذي يعتمدون عليه في اعالة ذويهم !

والمفروض ان القوانين انما تسن لتنمية المصالح وتكثير المنافع والمحافظة على الحقوق اما في فلسطين فانها توضع وتخلق محاباة لفئة من الناس مهما كانت النتيجة . ولكن الحكومة معذورة لانها تنفذ سياسة خرقاء من شأنها ان تضع البلاد في حالات اقتصادية تسهل لليهود بناء وطنهم القومي ، على حساب المكلف العربي ...

اطراد الرقي في البنك العربي :

يسود التفاؤل جميع المحافل العربية الاقتصادية بدلا من التخوف من ركود الاحوال . فقد رأينا النشاط يسود اهم ميادين العمل على الرغم من اضراب البلاد المنقطع النظير اذ تألفت شركات عديدة ونظمت مشاريع كبيرة كلها ترمي الى الاستقلال الاقتصادي.

ومما يدل على اتجاه البلاد اتجاهاً حسناً ذلك القرار الذي اصدره مجلس ادارة البنك العربي برفع رأس ماله الى ١٠٥،٠٠٠ جنيه دفعة واحدة . اي انه زاد ستين الف جنيه فاصبح اكثر من ضعفي ما كان عليه ، فضلا عن احتياطيه البالغ عشرين الفاً من الجنيهات .

وللقارىء الكريم ان يستنتج من هذه الخطوات الواسعة ، ما وصلت اليه هذه المؤسسة الوطنية من الرقي المطرد في اعمالها ، حتى عدت بحق احدى دعائم استقلالنا الاقتصادي المنشود . والمطلع على المشاريع المهمة التي يأخذ هذا البنك بيدها ويرعاها الى ان تقف على قدميها وتسير في سبيل النمو والنجاح ، يعلم عظم المهمة التي يؤديها للبلاد واهلها .

الاضطراب المالي في سورية ولبنان :

كان لتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي ، اثر سيء في الدوائر الاقتصادية والمالية في سورية ولبنان، نشأت عنه فوضى في الاسعار واضطراب في قيمة النقود ، امتد الى جميع مرافق الحياة . وقد اتخذت الحكومة والمفوضية العليا تدابير شديدة للقضاء على المضاربة ومنع تسرب الذهب من البلاد من ذلك تحديد اسعار العملة كما يلي :

العملة	قرش سوري
الدولار	١١٠
الجنيه الانكليزي	٥٣٥

قرش سوري	العملة
٥٣٥	الجنيه الفلسطيني
٥٥٠	الجنيه المصري
٥ ٧٥	الليرا الايطالية
١٨ ٢٥	الفرنك السويسري
٥	الفرنك الفرنسي
٦٦٠	الليرة الفرنسية الذهب
٧٥٠	« العثمانية «
٨٣٢	« الانكليزية «

لكن هذه التدابير لم تأت بالفائدة المرجوة اذ اشتدت المضاربة في شراء الذهب وبيعه سبائك او نقوداً . وقد كثر تهريب الذهب من سوريا ولبنان عن طريق فلسطين وصيارفها حتى ان رجال الامن في منطقة الحدود عند الناقورة اكتشفوا عصابة اعتادت جلب الذهب والفضة من سوريا الى فلسطين حيث ارتفعت اسعار هذين المعدنين ارتفاعاً كبيراً . فالليرة العثمانية الذهب بلغ صرفها عندنا ١٥٥ قرشاً فلسطينياً او ما يعادل ٨٠٠ قرش سوري . وهكذا النقود الاخرى . وهذا الذهب المجلوب لفلسطين لا يبقى فيها بل يشحن الى اوربا وخصوصاً فرنسا وايطاليا وغيرهما من البلاد التي تكنز المعادن الثمينة للاعتماد عليها في ايام الحروب العصيبة حيث لا تروج عملة سواها في الاسواق الدولية .

ومتى علمنا ذلك فهمنا قوة التيار الجارف الذي يكتسح امامه ذهب سوريا ولبنان ، ويسبب اضطراب الاعمال التجارية والمالية فيها . وما دامت الليرة السورية اللبنانية مرتبطة بالفرنك الفرنسي فانه لا أمل باستقرار الاحوال الا اذا استقر الفرنك على قيمة ثابتة . ولكن متى يتم ذلك وعجز ميزانية فرنسا لسنة ١٩٣٧ يقدر بنحو ٣،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ فرنك ؟

الحركة في ميناء يافا :

على الرغم من خطاب مستر هوفيان الناري في الاجتماع الذي عقد في قاعة هابيما في تل ابيب ، وتهديده باسم البنك الذي يديره كل من تحدثه نفسه بالخروج على ارادة الامة اليهودية فيما يتعلق بميناء يافا ومعاملة بحارتها ، وبالرغم من اقوال تولكوفسكي ووعده بشحن نصف مليون صندوق برتقال من مرفأ تل ابيب ، وتوجيه الباقي الى حيفا ، واقوال غلوكمان مدير شركة ريشون لزيون وغيره ممن حضر الاجتماع ... نقول على الرغم من كل ذلك ، شرعت الاعمال العادية في ميناء يافا تعود الى مجراها الطبيعي . ففي الثامن عشر من الشهر الحالي يبدأ بشحن البرتقال فتبحر الباخرتان الكبيرتان (ارابيان برنس) التابعة لشركة (برنس لاين) و (غرو) التابعة لشركة (توزم) في العشرين منه تحمل كل واحدة منهما ٤٠،٠٠٠ صندوق من الأثمار الحمضية ووجهتهما ثغر ليفربول . وتتلوهما الباخرة (رجنا غورتن) قاصدة الى غلاسكو وحمولتها نحو ٤٠،٠٠٠ صندوق ايضاً .

وهذه السفرات هي مفتتح موسم التصدير الجديد وقد احسنت الوكالة العربية صنعاً باختيار اصلح السفن واسرعها لشحن البرتقال فهي واسعة ، جيدة التهوية ، وتسير بسرعة ١٤ الى ١٥ عقدة في الساعة فتصل الموانيء الانكليزية بنحو عشرة ايام !

وهكذا نرى حركة ميناء يافا تسير سيرها الاعتيادي بهمة تجارها ونشاط بحارتها ، رغم التهديد والوعيد .

ويظهر ان اليهود سيقترحون على الحكومة مشروعاً يتضمن انشاء مرفأ كبير بين يافا وتل ابيب لا تقل سعته عن مرفأ حيفا ، وانهم يسعون لتاليف شركة يهودية لجمع المال اللازم له من متمولي اليهود انفسهم . ويقال انهم سيجمعون لهذا الغرض نحو مليوني جنيه اي اكثر مما كلف مرفأ حيفا نصف مليون جنيه ! وهم يزعمون ان المرفأ الجديد سيكون بين العرب واليهود حتى اذا اضربت البلاد بعد اليوم استطاع اليهود ان يحولوا دون شل حركة تجارتهم بواسطة عمال منهم يفرغون بضائعهم رأساً دون اللجوء الى بحارة العرب ومواعينهم .

وقد فاتهم ان حق انشاء المرافيء ليس مقصوراً على ارادتهم وحدهم ، وان اكثرية الاهالي لن تقرهم على هذه الشركة المزعومة .

الاذاعة اللاسلكية الفلسطينية :

كان عدد الاجهزة اللاقطة للراديو في فلسطين ، نحواً من ٨٠ جهازاً في اخر سنة ١٩٢٨ فبلغت ١٧،٠٠٠ جهاز في نهاية شهر حزيران من السنة الحالية ، كما يدل عليه الاحصاء الآتي : —

الشهر	الأجهزة	الشهر	الأجهزة
حزيران ١٩٣٥	٨،٨٠٠	كانون ثاني ١٩٣٦	١٣،٠٨٧
تموز »	٩،٢٠٠	شباط »	١٣،٨٠١
آب »	٩،٦٠٠	آذار »	١٤،٤٠٠
ايلول »	١٠،١٠٠	نيسان »	١٥،٣٧٨
تشرين اول »	١٠،٦٣٠	ايار »	١٦،٠٤٠
تشرين ثاني »	١١،٣٣٤	حزيران »	١٧،٠٠٠
كانون اول »	١٢،١٧٢		

وقد علمنا من مصدر خاص ، ان عدد الاجهزة قد تضاعف اليوم اذ زاد على ٢٤،٠٠٠ . فاذا صح هذا كان دخل الحكومة من الرخص فقط اكثر من ١٢،٠٠٠ جنيه سنوياً بحساب نصف جنيه في السنة عن كل جهاز . وهذا المبلغ كثير اذا قيس بما يجبى في القطر المصري كله اذ لا يتعدى دخل الرخص ٤٠،٠٠٠ جنيه عن ٤٠،٠٠٠ جهاز حسبما اطلعنا عليه في بعض صحفها .

وهذا بغض النظر عن الرسوم الاخرى التي تدخل الى خزينة الحكومة من الرسوم الجمركية المفروضة على الاجهزة وادواتها وهو مبلغ كبير .

فلاغرو اذا ما طلب الجمهور من ادارة الاذاعة ان تدخل شيئاً من التحسين على برامجها بحيث لا تنحط عن مثيلاتها في الامم الراقية ولو كلفها ذلك بعض الانفاق

اما هذا التحسين فينبغي ان يعهد بدرسه الى لجنة او لجان تؤلف من اصحاب الخبرة والاختصاص فتساعد الادارة على الاصلاح المنشود من حين لآخر .

الاعداد السابقة

احتفظت ادارة (الاقتصاديات العربية) بعدد قليل من مجموعات اعداد المجلة لسنة ١٩٣٥ ليتمكن الذين لم يحصلوا على الاعداد في السابق ان يقتنوها في مكتبتهم . فكل من يود الحصول على المجموعة المذكورة يمكنه مراجعة الادارة .

نظرات في المذاهب الاقتصادية

— ٢ —

علمنا مما مر بنا كيف ان اصحاب (المذهب الحر) يجنحون الى التفاؤل ، ويبالغون في قيمة قوانينهم الأساسية المبنية على مبدأ « ليس في الامكان ، ابدع مما كان ، » ويزعمون ان سير البشر على السنن الطبيعية يؤدي بهم الى اليسر والرخاء ، ويضمن التوازن عند اضطراب الاحوال ، وتضارب الحادثات الاقتصادية .

غير ان هنالك قانونين طبيعيين اكتشفهما مالثوس وريكاردو ، واقرهما اقطاب ذلك المذهب على الرغم من انهما ينذران العالم باعظم الشرور .

فمالثوس يقول : ان البشرية في خطر لان الموارد الطبيعية اللازمة للمعيشة تزداد بنسبة حسابية ، أي بنسبة واحد الى اثنين ، الى ثلاثه .. وهلم جرا . بينما يزداد سكان الكرة الارضية بنسبة هندسية ، أي بنسبة واحد الى اثنين ، الى اربعة الى ثمانية وهلم جرا . ومعنى هذا ان الاحوال اذا استمرت على هذا المنوال ، وقع البشر في عسر شديد لنضوب موارد العيش ، فلا بد من ان تحدث ثورات ، او حروب ، او كوارث اخرى ، تبيد الزائد من السكان ، ليتيسر للباقي ان يحيا حياة رغدة او يعمد الناس من تلقآء انفسهم الى تحديد النسل ! وريكاردو يقول : ان الاجر الطبيعي لعمل العامل ، هو الذي يبلغه من ضرورات الحياة ،ما يسمح له بتخليد نسله بلا زيادة ولا نقصان . اي ان زيادة نسل العامل ، مدعاة لانقاص المال الذي يتناوله ثمناً لعمله . وهذه كارثة سودآء لاخلاص منها الا بكثرة الوفيات او تحديد النسل !

وهذان القانونان قاسيان لا يرحمان ، اذا صحا، كانا نذيري شؤم وبلآء ، يقع على البشرية جمعاء !

وهنا انبرى العلماء لتفنيد المذهب الحر ، واصلاح مواطن الخطأ والنقص فيه . فظهر مذهب التاريخيين ، الذين عزوا ضعف المذهب الى عدم اهتمامه بالتاريخ ، في درس المؤسسات الاقتصادية السابقة ، وبحث الحادثات الاقتصادية في العصور الغابرة ، لتتسنى له معرفة اسبابها وكيفية نشوئها وتطورها ، ومقابلتها مما يجري في عصرنا الحاضر. وقد انحوا باللائمة على خطة التعميم التي اختطها ، وجبرية السنن التي ابتدعها ، ذاهبين الى ان علم الاقتصاد لا يشبه العلوم المادية وانه بالعلوم البيولوجية اشبه .

ومع ما لهذا المذهب ، اي مذهب التاريخيين من المزايا ، واهمها تنظيم علم الاحصآء ، وضبط قواعده ، وجمع طائفة لا يستهان بها من المواد اللازمة للدرس والتمحيص ، فاننا لا نرى حاجة لبسطه لقرائنا، لانه انصرف الى الهدم ولما يوفق للبنآء .

وقامت ايضاً المذاهب الاشتراكية المتعددة ، فاحدثت حركة كبيرة ، في العلوم الاقتصادية نجملها فيما يلي :

يضارع مذهب الاشتراكيين ، مذهب الاحرار في القدم ، بل هو اقدم منه تاريخياً ، اذ وجد الاستراكيون قبل ان عرف الاقتصاديون . الاان قدم اولئك لم ترسخ الا بعدان اصبح الاقتصاد علماً وقاموا بمعارضته . اما تعاليم الاشتراكية فيصعب تحديدها نظراً لما احاط بها من ضروب النقد والجدل واختلاف الآرآء . ولذلك سنكتفي بذكر ما عقد عليه الاجماع ، وها كم اهمه :

١— ان نظام الهيئة الاجتماعية الحاضر ، معتل اعتلالا لا دواء له ، ولا بد له من ان يتداعى في مستقبل غير بعيد .

٢— ان سبب الفوضى الاجتماعية ينحصر في استئثار فئة قليلة من الطفيليين بالاموال التي يختلسونها من فضلة عمل السواد الاعظم من العاملين ، الذين يسخرونهم تسخيراً .

٣— ان الاشتراكية تتوقع حدوث انقلاب سلمي او ثوري ، تضمحل فيه سيادة المتمولين ويقف تسخير العمال تدريجاً او دفعة واحده .

ويشرح لنا كارل ماركس في كتابه « رأس المال » هذه النظرية ، بصورة علمية مبنية على المشاهدة ، ودرس المؤسسات الاقتصادية بمساعدة التاريخ فيقول :

ان قيم الاشياء تقاس بساعات العمل التي تصرف على تهيئتها وصنعها ، أي ان العمل هو الاساس في تقدير اسعار المنتجات من صناعية وزراعية وغيرها . وبهذا تنهدم النظرية التي تقدر السلع بحسب منفعتها ، لان المنفعة تختلف باختلاف الزمان والمكان والناس ، ولو تماثلت هذه السلع . ولنضرب لذلك مثلا عاملا او أجيراً يعمل عشر ساعات في النهار فما يجب ان يكون اجر هذا العامل ؟ يجيبنا كارل ماركس : عشر ساعات عمل مهما كان ناتج هذا العمل ، سواء أكان خبزاً او قماشاً او احذية . لكن المتمول الذي استخدم هذا العامل لا ينقده اجره كاملا بل يدفع له ما يساوي خمس ساعات فقط ! وتصبح الساعات الخمس الباقية ربحاً خالصاً لنفسه ، لم يبذل للحصول عليه اي عناء ! ويفيض كارل ماركس بشرح الوسائل التي يلجأ اليها اصحاب رؤوس الاموال ، في استغلال العمال فمنها :

١— اطالة ساعات العمل في النهار الواحد كجعلها اثنتي عشرة او اكثر . وهذا ما كان جارياً ومتبعاً ، الى ان تدخل القانون مؤخراً ، فوضع حداً اعلى لساعات العمل ، في بلاد كثيرة فجعلها ثمانياً او اقل ، ومنح العمال الحق باجازات يستريحون خلالها ويتناولون عنها اجراً كاملا . هذا فضلا عن ايام الاعياد .

٢ — انقاص عدد الساعات اللازمة للانتاج بحيث تكثر المنتجات ويزداد كسب ارباب المصانع اذ يقل انفاقهم . وذلك باستعمال المخترعات الحديثة كالآلات وما شابهها ، مما يعين على ذلك او يغني عن الايدي العاملة ، او باستخدام النسآء والاطفال ، بأجر أقل من اجر الرجال . وهنا تدخل القانون ايضاً فوضع شروطاً عديدة من صحية وغيرها تقلل من استخدام هذه الطبقة من العمال .

ولم يعد الاشتراكيون يهتمون بما ستكون عليه الهيئة الاجتماعية في المستقبل ، ولا في طرق اصلاحها لانهم يرون ان الاشتراكية وقد اصبحت علمية ، تبحث فيما سيقع لا فيما يجب ان يقع . بخلاف الاشتراكيين الاولين اي المعروفين (بالمحاليين) فانهم حاولوا ان يصلحوها حسب مقتضيات العدل والانسانية ، ووضعوا لذلك المناهج والبرامج الخلابة لتصبح ارضنا جنات عدن . فالماركسيون لا ينكرون النواميس الطبيعية ، لكنهم يرون انها تستلزم التبدل والتطور ، ويشبهون البشر بالنبات او الحيوان الذي لا ينفك يتغير من مولده الى مماته .

وقد ذهب كارل ماكس الى ابعد من ذلك اذ قرر ان الحادثات الاقتصادية ، وخصوصاً ما يتعلق منها بالانتاج والصناعة ، تؤثر على جميع الاحوال الاجتماعية قريبها وبعيدها صغيرها وكبيرها حيث قال: « اذا غير البشر اسلوب انتاجهم تغيرت بذلك جميع علاقاتهم الاجتماعية، فان طاحون اليد او جدت عهد الرق ، وطاحون الريح، عهد الاقطاع وطاحون البخار ، عهد التمول الصناعي الحالي ، وعلى هذا قام من تلاميذ ماركس من علل ظهور المسيحية ،والاصلاح الديني،والنهضة ، والثورة الفرنسية وغير ذلك باسباب اقتصادية محضة !

وقد اشتهر هذا المذهب (بالمادية التاريخية) واحدث ضجة كبرى عند انتشاره . وهو لا يخلو من بعض الحقائق بمعنى ان الانسان يسعى ورآء القوت قبل ان يأتي عملا ما لكن القول بأن الشؤون الاقتصادية هي اساس الحضارة ، لا يعني انها سببها .فماهي الا كالتربة التي تنبت عليها اصناف النبات المختلفة ليس الا .

ورأي اكثر الاشتراكيين انه لابد من حدوث ثورة تتبدل فيها الحالة الحاضرة بخير منها ، غريب ممن يعتقدون بالنشوء والتحول التدريجي .لكنهم يبررون ذلك بان كل انقلاب يتم عادة ، بازمة اي بشدة وعنف ، كما يحصل لدودة القز متى تحولت الى فراشة فانها تمزق شرنقتها ، والفرخ لايخرج من البيضة حتى يكسر قشرتها .

وانظروا كيف يصف كارل ماركس انقراض عهد المتمولين. فهو يقول : ان رقي الصناعة بتعود المخترعات والالات ، والمنشئات الاقتصادية ، يرفع الضعيف من المشاريع الى الاندماج بالقوى ، اويزول من عالم الوجود . وهذا ينتهي بتغلب اصحاب الملايين على متوسطي الحال من ارباب المصانع . وبنتيجة ذلك يتكاثر الاجراء ويستفحل خطبهم اذ تقل اجورهم ويكثر العاطلون عن العمل . زد على ذلك نزوح الفلاحين الى المدن افواجاً ، وهجرهم القرى بسبب فقدانهم املاكهم الصغيرة التي كانوا يعيشون من ريعها ، وقد اجلوا عنها مضطرين ، بقوة اصحاب المال الذين تملكوها بالشراء أو بالخداع والاغراء . ثم الافراط في الانتاج وما ينجم عنه من ازمات اصبحت مزمنة واستعصى علاجها حتى اصبح مستحيلا .

بهذه الوسائل وامثالها ، التي كانت السبب في استفحال نفوذ المتمولين ، وامتداد سيطرتهم حتى طغت على جميع المصالح والمؤسسات الجوية ، سينهار حتما صرح استبداد هذه الفئة القليلة من اصحاب الاموال الطائلة ، وذلك كما يقول ماركس للاسباب الاتية :

١ — ان الافراط في الانتاج يؤدي الى الكساد ويضعف قوة الشراء .

٢ — ان تكاثر الشركات المساهمة يقضي على التملك الفردي ويلاشيه .

٣ — للسببين السابقين ، ينتشر الفقر المدقع بسرعة هائلة ويستفحل شره .

كل ذلك يدعو الى تنازع الطبقات ، بل الطبقتين الوحيدتين اللتين ستقفان في الميدان وجهاً لوجه ، تكشر كل منها عن انيابها للاخرى . اما النتيجة ، اما الغلبة ، فيرى كارل ماركس واتباعه انها ستكون لطبقة العمال .

فنرى مما اسلفنا ان كارل ماركس ومريديه من بعده ،حاولوا ان يصبغوا مذهبهم بصبغة علمية ، فسموه « بالاشتراكية العلمية » ذاهبين في ذلك مذهب الاقتصاديين الاولين ، من حيث الاعتقاد بوجود سنن طبيعية يسير عليها البشر في معايشهم ، ومعاملاتهم ، وعلاقاتهم بعضهم ببض . وانهم خالفوا الاقتصاديين السابقين، في القول بأن تلك السنن جامدة قاسية لاتبديل لها . وان المنشئات الاقتصادية خاضعة لناموس النشوء والارتقاء ، قابلة للتحسن والاصلاح .

وليست نظرية ماركس في تقدير قيم الاشياء بالعمل مما يعول عليه ، في ايامنا هذه ، فان لتقديرها اسسا علمية اخرى ، سنذكر بعضها فيما بعد . لكن هذا لايمنع الاعتراف بجليل الابحاث التي تضمنها كتاب (رأس المال) لاسيما تحليله نفسية المتمول واثر راس المال في النهضة الصناعية الحاضرة . وقد ايدت الحوادث كثيراً من النبوات التي تكهن بوقوعها منذ نحو قرن مثل قيام النقابات الصناعية ، واتحادات ارباب المصانع وسيطرة المتمولين على اكثر الصناعات التي كان يديرها الافراد . وقد اجادفي التمييز بين راس المال الطبيعي المنتج كادوات العمل والاته والوسائل الهندسية وماشا كل ذلك وبين راس المال الذي همه جمع الثروة من فضلة عمل العمال

وعلى الرغم من ذلك فقد تبارى العلماء في نقد هذا المذهب ، وكان لاتباع كارل ماركس حظ كبير في تغيير مجراه بل نقضه من الاساس . غيران هناك مذهبين جديرين بالذكر والتنويه بماوصلا اليه ، باسلوب علمي محض ، من النتائج الباهرة ، في تثبيت قواعد علم الاقتصاد . ويحسن بنا ان نشير اليها بشيء من الاقتضاب وهما

الاول المذهب الرياضي : وقد حاول ان يشرح لنا جميع القوانين الاقتصادية بطرق حسابية ، اورسوم هندسية ، اومعادلات جبرية ، بناها على نسب رياضية محضة يصعب علينا البحث فيها الان ، لان بيانها يحتاج الى لوح أسود وطبا شير كالتي في المدارس ولما كانت النتائج التي وصل اليها هذا المذهب ، هي نفس النتائج التي اقرها المذهب التالي فنكتفي بايرادها مرة واحدة .

الثاني المذهب السيكولوجي : وهو يرجع الحادثات الاقتصادية الى اسباب نفسية يجمعها قانون واحد اطلق عليه اصطلاحاً اسم

(قانون المنفعة الدنيا) التي هي مقياس قيمة تبادل الاشياء في نظرهم. فهم يرون ان لا قيمة للاشياء بنفسها ، بل بحسب الحاجة التي تدعو الانسان الى اقتنائها ، فاذا قضى منها وطره ، تلاشت قيمتها ، فلا تعود الا اذا تجددت الحاجة . وليست المنفعة منحصرة في الاشياء بل تكون في الاعمال والمساعدات التي يؤديها البشر بعضهم لبعض . فما القيمة اذن ؟ تختلف القيمة عن المنفعة ، بأن المنفعة تقتضي ارتباطاً بين الانسان وبعض الاشياء ، في حين ان القيمة تتضمن النسبة بين شيئين اي منفعتين . وليست الاشياء التي نتطلبها سوآء من حيث رغبتنا فيها ، فاننا لا ننفك نرفع بعضها على بعض درجات ، بترتيبها وتصنيفها . ولكن ما السبب في وحدة الاسعار للسلع المتماثلة المعروضة في سوق واحدة ، مع اختلاف الحاجة اليها شدة وضعفاً ؟ ذلك بأن السعر يرتكز على ادنى حاجة تقضيها هذه السلع ! فلو كان عندي ثلاث قرب من الماء ، لصنفتها بحسب الحاجات التي استطيع ان اسدها بها ، فأحتفظ بالأولى لشرابي ، و بالثانية لاغتسالي ، و بالثالثة لتنظيف ارض بيتي . فاذا فقدت احداها لعارض ما ، ولم اتمكن من استبدالها بغيرها ، فاني لا احرم نفسي من الشرب ، وهو الحاجة العليا ، ولا من الاغتسال ، وهو الحاجة الوسطى بل اهمل تنظيف ارض بيتي ، وهو الحاجة الدنيا التي يقضيها لي المآء . وهذه هي التي تعين قيمة الماء ، وثمن كل قربة من الثلاث بدون فرق ولا تمييز ! وبعد شرح يضيق المقام عن استيعابه ، يصل اصحاب المذهب السيكولوجي الى النتائج الآتية :

١ — ليس لجميع السلع المتماثلة المعروضة في سوق واحدة ، الا سعر واحد ، يقوم بحسب ادنى الحاجات التي يمكن قضاؤها بهذه السلع .

٢ — هذا السعر هو وحده الذي يضمن تكافؤ العرض والطلب في كمية السلع المطروحة في سوق واحدة .

٣ — انه هو الذي ييسر لاكبر عدد ممكن من المشترين والبائعين الحصول على ما يسد حاجاتهم ، ويضمن رضاهم بصفقاتهم .

ويسمي اصحاب المذهبين ، الرياضي والسيكولوجي هذه النتائج نواميس التوازن ، وقد بنوها على المبدأ القائل « بأن الانسان يسعى لقضاء اكبر كمية من اوطاره ، بأقل عناء مستطاع » ومن المذاهب المهمة في عصرنا الحاضر ، مذهب الاشتراكية الحكومية . ولا علاقة لهذا النوع من الاشتراكية ، بما سبق لنا الكلام عليه ، فانهما على طرفي نقيض : هذا يميل اليه الحكام ، والمستبدون ، وذاك ينشده الثائرون ، والناقمون .

فالاشتراكية الحكومية ، هي بنت المذهب التاريخي ، المتقدم الذكر بل هي هو . لكنها انفصلت عن مذهب القدماء ، بالطريقة ، وأسلوب البحث ، ثم لم تلبث ان خالفته في المنهج والغاية .

فقد شرعت بنبذ مبدأ حرية العمل الخاص بمذهب الاحرار . وعدت التمييز بين العلم والفن ، اي الفصل بين النظريات وتطبيقها ، قضية اكل الدهر عليها وشرب . فقضت ان يكون للعلم غاية عملية ، فاحيت بذلك فكرة الاقتصاديين الاولين . وذهبت الى استحالة تعديل المنشئات الاقتصادية ، على غير ما يخطه لنا التاريخ فهي اذن تعتقد ان العلم يشتمل على الفن ، كما يحتوي الماضي المستقبل . ولا تفرق بين ما كان ، وما يكون وما يجب ان يكون . فبينما نرى مذهب القدماء يعد تملك العقار ، وتسخير العمال مثلا من المنشئات النهائية التي اوجدتها اسباب اضطرارية عامة ، نرى انصار المذهب التاريخي ينظرون اليها كادوار تاريخية ، تأتت عن اسباب مختلفة ، وتكيفت باشكال متنوعة قضت بها تغيرات الزمان والمكان .

ولما كانت لا تحفل بمبدأ السنن الطبيعية ، ولا تهتم بها اهتمامها بالشرائع الوضعية التي يسنها رجال القانون ، احلت هذه المقام الاول في التأثير على نشوء الاجتماع . فهي اذن تميل الى توسيع نطاق وظيفة الحكومة ، وتضرب بمخاوف الاحرار ونفرتهم منها ، عرض الحائط .

وقد احدث هذا المذهب تأثيراً كبيراً ، على الاقطار والشرائع في عصرنا هذا ، لاسيما قوانين تحسين حالة العمال : ووضع النظم الدولية لحركة اصلاحهم ، والمساعدات الادبية والمادية التي أمدت

بها الحكومات طائفة من المؤسسات الاجتماعية وغير ذلك . وفوق هذا فانه افاد العلم ، فائدة جلى بتوسيع حدوده التي ضيقها عليه اصحاب المذهب القديم ، فجعلوها في غاية البساطة ، ونهاية الابداع ! واختط لعلم الاقتصاد منهجاً ، بعدان كان لامنهج له واجاب على ما كانت الانسانية المتالمة تردده منذ ازمنة طوال سائلة «ما العمل ؟» بغير ذلك الجواب القاسي : « حرية العمل »

ومن فوائده انه فند زعم اصحاب مذهب الحر ، ان تدخل الحكومات في شؤون الناس ، يؤدي الى انحلالها ، وتنزلها عن سلطانها ، واثبت ان وظيفة الحكومة كانت، ولاتزال ذات تاثير عظيم

فان الحكومة هي اول من سن القوانين ، وقرر الحقوق فكيف ننكر ما لهذه من التأثير على الاوامر الاجتماعية من الوجهة الاقتصادية المحضة كحق التملك ، والوراثة ، وجميع انواع العقود في البيع والتسليف والايجار ؟

قد يعترض على هذا بأن الحكومة لا تبتدع قانوناً ، ولا تخلق حقاً من عندها ، وانما هي تجاري في ذلك العرف والعادة والاخلاق . وهذا الاعتراض حق لكنه ناقص . خذ مثلا منع الحكومة صنع بعض المسكرات ومعاقرتها ، ونشر الكتب البذيئة ، والرسوم الفحشية وتحريم القمار ... فهل هي في ذلك تجاري العادات أم تحاربها ؟ ولا يغيبن عن بالنا ان الحكومة ، على ما فيها من عوج ، قامت حتى في الشؤون الاقتصادية ، باعمال جليلة ، لا يقوى الافراد على تحقيقها . مثال ذلك : الغاء الرق ، والاستعباد ، وتنظيم العمل ، وحماية الاطفال والنساء من آفات المصانع والمناجم ، وتعبيد الطرق ، والعناية بالصحة العامة ... نعم ان للافراد قسطاً في الاصلاحات . لكن لولا حولها وطولها ما كان اولئك المصلحون يصلون الى شيء ! على ان هنالك اعتراضين وجيهين على الاشتراكية الحكومية :

الاول : ان الحكومة وان كانت تقوم باصلاحات عظيمة الا انها لا تنفذها الا بالقانون اي بالاكراه . ويرد على ذلك بأن التسليم لارادة الاكثرية واجب في كل اجتماع طوعاً او كرها .

وفضلا عن ذلك فان الحكومة قد تدعو الى العمل من غير اكراه . وذلك بالقدوة الحسنة كما تفعل في دور صناعاتها ، ومستنبتاتها الزراعية ، او بالمساعدة كما تفعل في انشاء الطرق والمرافئ واقنية الملاحة ودائرة البرق والبريد ، وكاسدائها الاعانات لبعض المنشئات الخاصة كشركات التعاون ، وصناديق الادخار ، والتقاعد ، والبطالة ، وكانشائها المدارس لتعليم الحرف والصناعات .

الثاني : انها اظهرت عجزاً في ادارة بعض المشاريع الاقتصادية وجعلتها آلة لخدمة الاحزاب لا المصلحة العامة . ولاخلاف في هذا الا ان مثل هذه النقائص لم تنجم عن طبيعة الحكومة بل من اعتلال تأليفها . اذ ليس ثمة ما يدعو الى اعتبار الحكومة ، احط من غيرها من الهيئات الاخرى التي تهيمن على المصالح الاقتصادية ويجب ألا ننسى ان الحكومة ، حتى في ارقى البلاد الديموقراطية لاتؤسس الا للقيام باعمال السياسة لا الاقتصاد ، وان هذه مقيدة بتلك ، فاذا أحسن تاليفها بحسب ما تقتضيه هذه الوظائف الجديدة ، واسندت الوظائف الى اهل الاختصاص ، واصلح نظام الانتخاب العام بحيث يصبح ممثلا ارادة الاكثرية ، تلاشت هذه الاعتراضات .

الى حضرات المشتركين

ترجو الادارة ممن يغير عنوانه ان يعلمها بذلك حفظا لانتظام ورود الاعداد اليه في اوقاتها.

التطور الاقتصادي

ملخص عن مقال بقلم السيد مظفر عبد الرحمن

منذ اليوم الذي تألفت فيه الجمعية العربية الوطنية (سنة١٨٩٥) في باريز لغاية تحرير البلاد العربية من النير الاجنبي ، ونحن لا نزال نعاني مصاعب اقتصادية متنوعة . ومن السهل ان نرى ان الحاجة الى المال اللازم لنيل الاستقلال كانت المانع الاكبر للحصول عليه .

ثم ان تجزؤ البلاد وانفصال الواحد منها عن الاخر ادى الى حرمان العرب من ان يشتركوا متعاونين لنيل مآربهم السياسية . ان الواجب اليوم يحتم علينا ان نضم هذه البلاد ، التي يفصل بعضها عن بعض حدود سياسية من وضع غيرنا ، ونوحدها بالروابط الاقتصادية المتينة فنتمكن بعدئذ من نيل الاستقلال السياسي الذي لا يمكن ان نحصل عليه الا بعد توطيد اركان الحالة الاقتصادية .

ان سوريا وفلسطين كلاهما غني باراضيه الزراعية ومعادنه ، فاذا حصل التعاون بين المتمولين في هذين القطرين لا يبقى مجال لاجنبي لاستغلال امواله في احد مرافق البلاد . لماذا لا نقوم بتأسيس شركات وطنية لتبحث عن مناجم الكاز والنحاس والرصاص الموجودة بكثرة في جوف الارض في شمالي سوريا وفي شرقي الاردن؟

على جانبي نهر الاردن بمسافة ميل طولا وثلاثين ميلا عرضا اراض مشهورة بخصبها فاذا عولجت بطرق فنية ، وجعل لها نظام من الري على الاصول الحديثة امكن ان تغل غلات وافرة تسد بها حاجات البلاد العربية والبلاد المجاورة ايضاً كتركيا واليونان وغيرهما وخصوصاً في فصل الشتاء .

ولا يفوتنا هنا ان نشير الى تجارة البرتقال الفلسطيني التي اذا اتسع نطاقها تدر على العرب عامة ارباحاً شتى . ومع اجتهاد اليهود لجعل قياد هذه التجارة بايديهم فان العرب لا يزالون يسيطرون عليها ، ولا يعجزون اذا تعاونوا ان يؤلفوا شركات لصنع المربيات والشراب واصدار مصنوعاتهم للبلاد العربية وغيرها . ولا يخفى ان القيام بمشاريع كهذه يتطلب الوفا من العمال ، وسيؤدي الى ايجاد موارد رزق ثابتة . فاذا بلغنا هذا الشأو من النجاح تيسر لنا عندئذ ان نملي شروط استقلالنا على الذين يتحكمون في امورنا .

قد يقال ان مشاريع كهذه سهل شرحها على الورق والاشادة

بذكر فوائدها ، لكن اخراجها الى حيز العمل صعب جداً يعوزه مال طائل ، فكيف يتم جمعه ، وممن نجمعه ، ومن يتولى امر مهمة شاقة كهذه ؟ ان الامر سهل اذا رافقه حسن التدبير و بعد النظر . فبدلا من ان يبذر الفرد منا ماله ويضيع اوقاته على اعمال صغيرة كما هو جار اليوم ، الاولى بنا ان نؤلف شركات كبيرة على نطاق واسع بتأييد بنك عربي ، تطرح اسهمه للبيع ، ليس في اسواق فلسطين فقط بل في سوريا ايضاً فيكون لنا راسمال جسيم يفوق التصور نستطيع به ان نؤسس مشاريع تجارية كاستغلال غور الاردن مثلا ، او انشاء صناعات لعصير البرتقال وغير ذلك .

وجدير بنا عند تاسيس الشركات ان نتذكر اخواناً لنا في امريكا الشمالية والجنوبية من ارباب الاموال الواسعة الذين يسرهم ان يكون لهم نصيب في هذه الشركات . فالمجال للعمل المنتج المشترك واسع ، والاموال اللازمة لتحقيقه سهل جمعها والارباح مضمون اكتسابها . عند الاميريكان قول ماثور (ان الله يعين الذين يعينون انفسهم) وهو صحيح فمن يسعى لنفسه يؤيد الله مسعاه .

ان في سوريا الجنوبية فلسطين وشرقي الاردن انهاراً غزيرة اذا احسن استخدامها درت لنا الارض لبنا وعسلا . وارى ان اول مايجب الشروع به لانعاش الزراعة وتوسيع مداها هو بناء سدين احدهما على العاصي والاخر على الفرات ، والاخير منهما يجري مسافات طويلة في اراض شاسعة لاتستفيد منه شيئاً . فاذا استعنا بمياهه لزراعة قصب السكر مثلا وجلبنا الالآت اللازمة لاستخراج السكر تيسر لنا ان نمد جميع البلاد العربية بما تحتاج اليه من هذه المادة الحيوية .

ثم ان الذرة تخصب جدا في تلك الجهات ، فلماذا لانهتم بزراعتها ونستعمل محصولها لاستخراج السبيرتو منه ، وبمقادير كبيرة تكفي لسد قسم كبير من حاجة الاسواق الاوروبية ايضاً الى هذه المادة الحيوية .

ومن المحاصيل التي لم تنل ما تستحقه من العناية الفستق الحلبي ، وتجارته اليوم بايدي تجار من حلب مع انه ينمو في منطقة عينتاب في حدود تركيا . على ان تربة سوريا تصلح له كثيراً ، فلماذا لانعنى به واراضي جبال العلويين يكثر فيها شجر البطم وتطعيمه بالفستق امر سهل ؟ ومنها التبغ وزراعته شائعة في سوريا وفلسطين والتبغ اللاذقاني المعروف لايستغنى عنه حتى ان الانكليزي والتركي لايجود اذا لم يمزج به . فاذا احسنا زراعته واسسناها على الاصول الفنية امكن اصدار كميات وافرة الى اوروبا وغيرها .

القطر المصري

السياسة الاقتصادية

للدولة المصرية

كل مسألة اقتصادية واصلاحية مردها الى المال اللازم لتحريكها والسياسة الاقتصادية العامة والحكومية في مصر موزعة بين وزارتي المالية والتجارة لان وزارة المالية منذ فصلت عنها مصلحة التجارة والصناعة واصبحت وزارة احتفظت بعد هذا الانفصال باوسع ما يمكن من الاختصاصات حتى تظل تشرف على اقتصاديات البلاد وكان الاليق ان تترك هذه الاختصاصات لوزارة التجارة وتتفرغ هي بعدئذ الى مهمة الادارة المالية للوزارات وتطبيق القوانين واللوائح المالية والنظر في مسائل الموظفين واعداد ميزانية الدولة ولكن وزارة المالية احتفظت بالمجلس الاقتصادي الاستشاري ومن جهة اخرى فان مجلس الوزراء انشأ مجلسا اعلى لوزارة التجارة والصناعة لدراسة المشروعات الصناعية والعمل على تقدمها ولاشك ان انهاض الصناعة ركن من اركان كل سياسة اقتصادية قومية ولما كان اختصاص المجلسين المذكورين يتعارض في كثير من النواحي فمن المصلحة توحيد المجلسين حتى يمكن توجيه اقتصاديات البلاد الى طريق قويم.

انه من الشاق على علماء الاقتصاد تحديد وظيفة الحكومة وفي الواقع ان تطور الحوادث من نصف القرن الماضي الى الان قد افضى الى الاختلاف في تعريف مهمة الحكومة بين بلد وآخر ولا سيما بعد نضوج النظريات الاشتراكية التي ترمي الى التدخل في كل شيء والقيام بكثير من المشروعات الاقتصادية وتملكها وتمويلها وادارتها ولهذا التدخل الحكومي صور متعددة فهو احيانا تملك تام وادارة حكومية وتارة اشتراك بين الحكومة والممولين كما في الشركات المختلطة وتارة بمنح احتكارات للشركات المساهمة الكبيرة مقابل جعل تتقاضاه الحكومة منها كما هو حاصل عندنا الآن مع شركة قنال السويس والمياه والنور والغاز والسكر والترام والاومنيبوس.

ولما كانت الصناعة المصرية في مرحلتها الاولى فهي في حاجة الى التدخل الحكومي في صورة من الصور وحينئذ يجب ان تكون هناك دراسة لهذا التدخل وتعيين صوره وميادينه حتى تبرأ السياسة الاقتصادية من الارتجال وحتى تكون سياسة استقرار مع استعداد لمقابلة الطوارىء فمن الذي يقرر هذه السياسة وينظمها ويطبقها اهي وزارة المالية ومعها مجلسها الاقتصادي، ام وزارة التجارة والصناعة ومعها مجلسها الاعلى ؟ وهناك وزارة ثالثة هي وزارة الزراعة ومعها المجلس الاعلى للتعاون.

والتعاون يشمل الزراعة والصناعة وقد نادى كثيرون من اقتصاديي مصر ان من الخير ان يكون التعاون تابعا لوزارة التجارة والصناعة وان يطلق عليها (وزارة الاقتصاد).

ديون مصر على السودان

اجتمع السير جورج سايمز الحاكم العام للسودان والمستر هربرت الرفست فاس مندوب وزارة المالية البريطانية والمستر راجمان السكرتير المالي لحكومة السودان بمعالي مكرم عبيد باشا في وزارة المالية للمناقشة في ديون مصر على السودان وهي :

الاول (النفقات العسكرية) وتشمل نفقات الجيش المصري في السودان منذ اعادة فتحه حتى سنة ١٩٢٤ وتتناول هذه النفقات ما انفق على الاورط السودانية التي كانت تولف جزءاً من الجيش المصرى وتشمل مبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه تدفعه مصر منذ سنة ١٩٢٤ لنفقات قوة الدفاع عن السودان وهو مايسمى بالجيش السوداني الجديد الذى فصل عن الجيش المصرى تطبيقاً للانذار البريطاني عقب قتل السردار ستاك باشا.

الثاني — المبالغ التي دفعت من الحكومة المصرية الى الحكومة السودانية تحت وصف « اعانة ».

الثالث — المبالغ التي دفعت ووصفت بانها (سلفة).

وكانت نتيجة المحادثة ان الحكومة البريطانية ترى عدم احتساب النوعين الاول والثاني (اي النفقات العسكرية والاعانات) ديونا لمصر على السودان بحجة ان مصر ملزمة بصفتها شريكة في حكم السودان بالمساهمة في الدفاع عن الامن في داخله وخارجه وترى ايضاً ان الاعانة لاتعد دينا لمصر على السودان لانها تعتبر تبرعاً اوهبة

من مصر .

وقد انتهى البحث في موضوع الديون التي على السودان لمصر بانها ديون تعتبر ارقاما نظرية فقط وان الحكومة البريطانية ليست ملزمة بدفع اي جزء من هذه الديون والبحث في هذه المسالة هو بحث نظري ليست له اي نتيجة عملية .

ومقدار الاموال التي صرفت من الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٩٩ الى ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ هي كالاتي: ١٤،٢٥٨،٠٠٠ جنيه مصري منها مبلغ ٥،٥١٥،٠٠٠ جنيه للسلف التي منحت لنمو السودان هذا عدا مبلغ ثمانية ملايين جنيه وهو قيمة ما صرف منذ سنة ١٩٣٤ للان على قوة الدفاع السودانية .

شركة جديدة للفوسفات

تالفت في مصر شركة تدعى شركة الفوسفات المتحدة وسجلت بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٦ براس مال قدره نصف مليون جنيه للبحث عن الفوسفات في الحمراويين وعلى البحر الاحمر في وادي هلال ووادي المحامد والشركة الجديدة لاعلاقة لها بشركة الفوسفات المصرية ولكنها تنوي الاتفاق مع نقابة شركات الفوسفات في مصر .

تصدير البيض المصري الى الخارج

ابتدأ موسم تصدير البيض من منتصف شهر سبتمبر الماضى وقد بلغ مجموع ما صدر منه نحو ١٧٤٧ صندوقا صدرت الى مالطة وجبل طارق وحيفا و١٠٠ صندوق الى انكلترا وحرمت مصر بسبب الحالة الحاضرة في اسبانيا من سوق تعد من اهم اسواق البيض المصرى

العراق

حالة العمال في العراق

لم يسن بعد في العراق اشتراع للعمال، ولكن وزارة الداخلية مهتمة الان في وضع اشتراع يحدد ساعات وشروط العمل للنساء والاولاد ، ويشمل اصول المكافأة ، ويحتوي على نظام لتاليف النقابات التجارية ومع ان العمال في العراق الذين يشتغلون في الصناعات او في غيرها قليل عددهم لحد ان امرهم لايستدعي وضع نظام لاعمالهم ، الا ان هناك مجالا متسعا لمثل نظام كهذا في الصناعات التي اخذت تنمو بسرعة . ففي معامل التبغ عدد كبير من الاولاد ، ثم ان العمل الذي يضطلع به الصبيان والفتيات في هذه المعامل وغيرها من المؤسسات الصناعية وفي الورش ايضاً عمل صعب جداً . اما العمال الذين يشتغلون وقتياً فامر حمايتهم يعد مشكلا جداً . وهناك مصيبة الزارع والفلاح بالمرابي ، فالمصلحة تقضي بحمايتها منه . وتخفيفاً لهذه المصيبة وضعت الحكومة اخيراً نظاماً لتاسيس بنك زراعي صناعي للقيام بحاجات الفلاح وتسهيل عمله .

اما الاجور في المعامل فهى بين ٤٢و٥٨ فلساً يوميا للرجل و١٠–٤٢ فلسا للولد و٤٢ فلسا للمراة التي تشتغل عادة في الخياطة وغيرها

من الاعمال التي تحتاج الى دقة وصقل .

وساعات العمل عتياديا عشر يقضي العامل منها فترة ليست بقصيرة للغذاء . وقليلون هم العمال من الفلاحين الذين يتناولون اجرا يوميا ، اذ الاكثر منهم ياخذ حصة من الغلة مقابل عمله . فقوة المشترى عند اكثر الناس في العراق تتوقف اذن على سعر المحاصيل المحلية . ومع ان كلفة المعيشة عند العراقيين بالاجمال منخفضة ، الا ان ميل الاهالي وخصوصاً اهالي المدن الكبيرة لاتباع اسلوب اهالي الغرب للمعيشة لم يكن بلا اثر على الحالة الأجتماعية من جهة ازدياد الانفاق على الحاجات الواردة من الخارج . ثم ان عدم حصول نقص يذكر في قيمة الواردات في سني الكساد الماضية قد يتخذ دليلا على زيادة مقادير هذه الواردات ، وبالتالي على ارتقاء مناهيج المعيشة عند اكثر الاهالي . ولايفوتنا ان نذكرهنا تقدم صناعة النفط ، والخطط التي وضعتها الحكومة لتوسيع مشاريع الري كل ذلك يدعو الى زيادة قوة الاهالي على المشترى في المستقبل القريب.

الصناعة والانتاج في العراق

النفط : في العراق صناعة واحدة ذات شان عظيم ، تلك صناعة النفط . وقد تصدى لها ثلاث شركات نالت امتيازات من الحكومة لاستخراج النفط وهي « شركة بترول العراق » « وشركة انكلو ايران للنفط » « وشركة B.O.D » .

اما الشركة الاولى .Iraq Petroleum Co فقد شرعت في العمل سنة ١٩٣١ بعد تعديل نصوص امتيازها . والمساهمون فيها فريق من المتمولين من انكلترا وهولاندا وفرنسا واميركا . واهم مناطق النفط الداخلة في امتيازها واقع بالقرب من كركوك حيت مدوا منها خطين من الانابيب لاسالة النفط حتى (حديثة) ومنها تفرعا ، احدهما غربا الى طرابلس الشام على البحر المتوسط ، والآخر جنوبا الى حيفا . وقد وصلت اول شحنة من النفط لطرابلس في تموز ١٩٣٤ ، والى حيفا في تشرين الاول من السنة نفسها . وبلغ المحصول كله من النفط في تلك السنة ٩٣٤،٨٢٨ طناً . اما الناتج في الاشهر الاربعة الاولى من سنة ١٩٣٥ فقد بلغ ٨٥٠،٠٠٠ طن .

وقد دخلت العراق اليوم بفضل جهود هذه الشركة في عداد البلاد المصدرة للنفط في العالم .

وتتناول حكومة العراق من الشركة حصة معينة مقابل هذا الامتياز المعطى لها ، ينص عقد الاتفاق على العمل به مدة ٢٠ سنة ، مقدارها ٤ شلنات ذهبا عن كل طن من النفط ، مع مبلغ سنوي مضمون لا يقل عن ٤٠٠،٠٠٠ جنيه ذهبا . ولا عبرة لمكان بيع النفط المستخرج أفي العراق كان ام في خارجه .

شركة انكلو ايران للنفط Anglo-Iranian Oil Co.

كان امتياز هذه الشركة مقصوراً في الاصل على مناطق واقعة كلها داخل الحدود الايرانية ، فلما صار تعديل الحدود بين تركيا وايران قبل الحرب العظمى ، انضم قسم من الاراضي المنصوص عنها في

الامتياز الى املاك الحكومة العثمانية ، التي غدت فيما بعد جزءاً من العراق . وحصل الاتفاق في سنة ١٩٢٧ بين الشركة وبين حكومة العراق اقيمت بموجبه آلات للتصفية في خانقين . وما تبيعه هذه الشركة من النفط في داخل العراق يحدد سعره بموافقة الحكومة العراقية . واسعاره اليوم في اسواق العراق كما يلي :

غالون البنزين	شلن واربع بنسات
» الكاز	ست بنسات
» زيت الوقود	بنسان

والشركة الثالثة وتعرف باسم MosulOilFieldsLtd. فهي بادارة متمولين من الانكليز والفرنساويين والالمان والتليان وقد حصلت على امتياز في سنة ١٩٣٢ من حكومة العراق لاستخراج النفط من الاملاك العراقية الكائنة غربي نهر الدجله ، وشمالي الخط الواقع عند درجة ٣٣ عرضاً . وفي سنة ١٩٣٣ عثرت الشركة على آبار للنفط في جوار الموصل ، وبلغ الحفر الآن الى طبقة زاخرة بالزفت . وتنوي الشركة انشاء خط حديدي يمتد من منطقة الآبار الى جوار السكة الحديدية التي تصل تركيا بسوريا فيكون لها منفذ بهذا الخط الى البحر المتوسط عند الاسكندرونة ، وهي ترى انشاء هذا الخط افضل لها من تمديد انابيب لا تصلح لاسالة زيت ثقيل كالذي عثروا عليه . وهذا الزيت بحالته الحاضرة ثمين جدا للعراق نظراً لامكان تحويله الى زفت يصلح لتطلية الطرق . والعراق خال تماما ، في جميع جهاته تقريباً ، من المواد اللازمة لتعمير الطرق . وفي ايلول من السنة الماضية جلبت الشركة العدد اللازمة لهذه الغاية ونصبتها في قيارة .

(عن تقرير المعتمد البريطاني في العراق)

العالم

تشغيل السجناء في ايران

قدم وزير العدلية في ايران بتاريخ ١٩ آذار الماضي للبرلمان الايراني مشروع قانون يجيز للسجناء العمل في الاعمال الزراعية والصناعية على نظام خاص . وقد ورد في المقدمة التي مهد بها الوزير لمشروعه هذا ان كثيرين من السجناء فقراء الحال ،لاتجد عائلاتهم ما تعتمد عليه في معيشتها خلال مدة السجن يضاف الى ذلك ان العامل او الصانع السجين يخشى عليه ، اذا كان سجنه لمدة طويلة ، ان يضعف فيه الميل الى العمل متى خرج من السجن ، او ان يفقد ملكة العمل . ولذلك يجدر بالحكومة ان تهتم بايجاد

اعمال للسجناء اتقاء لهذا الضرر .

والمشروع لايشمل السجناء السياسيين ولا المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة ، بل السجناء العاديين وتشغيلهم لايكون اجباريا بل يخيرون فيه . ويكونون في اثناء العمل تحت نظارة موظفين من المجالس البلدية او دائرة البوليس ، وللبوليس حق الرقابة في كلتا الحالتين وللسجين العامل اجرة يومية لاتقل عن اجرة العامل الاخر يتقاضاها من صاحب العمل . وفي حالة زيادة الاجرة عما تقتضيه حاجة السجين وعائلته تحفظ هذه الزيادة عند صاحب العمل وتدفع له عند انتهاء مدة سجنه ولا يتمتع السجين بفوائد هذا المشروع الا بقرار من لجنة رسمية تمثل وزارة العدلية وذوي الامر من السلطة المدنية . ولهذا كان الحكم على السجين صادرامن محكمة عسكرية مثلا يشترك في اللجنة ممثل من هذه المحكمة .

معرض الصناعات البريطانية

في لندن وبرمنغهام

بين اليوم الخامس عشر والسادس والعشرين من شهر فبراير القادم لسنة ١٩٣٧ يقام معرض الصناعات البريطانية السنوي في لندن وبرمنغهام . وسيشترك فيه كثيرون من ممتلكات الامبراطورية والمستعمرات والهند وارلندا الحرة .

اما المعروضات فتشمل جميع ماتنتجه مصانع المملكة المتحدة على اختلافها وما يتبع ذلك من المواد والمتاجر الاخرى . ولذا سيبلغ عدد العارضين فيه الوفاً عديدة . واهم هذه المعروضات يدخل تحت الاقسام التالية :

المصنوعات الجلدية ، والمجوهرات ، وادوات المائدة والمطبخ والفخار والزجاج ، والمطابع والورق والالعاب والادوات العلمية ، والكيماوية ، والعقاقير ، والماكنات والادوات الزراعية ، ولوازم البناء والمعادن بجميع انواعها ، والمنتجات الغذائية ، والتبغ ، والسجاير وغير ذلك .

ويصادف معرض هذا العام ، وقوع حفلات تتويج ملك الانكليز في تلك الاثناء ، مما سيجعل له اهمية اخرى في نظر الزائرين .

فعلى من يرغب في زيارة المعرض والحصول على التسهيلات الكبيرة التي تمنح للراغبين ان يراجع المعتمد التجاري البريطاني في مكتبه الكائن في كولونية اليونان — القدس صندوق البريد ١١٧٥ ورقم التلفون ١٥٩٤

النقود الأجنبية في ايران

وافق مجلس النواب على قانون مشترى النقود الاجنبية في ايران ، وحصر عمليات البيع والشرآء ببنك ايران الملي والبنك الامبراطوري وقد حدد سعر الجنيه الاسترليني بثمانين ريالا للمشترى وثمانين ريالا ونصف الريال للمبيع . اما النقود الاجنبية الاخرى فيحسب سعرها على هذا الاساس . وقد فرضت غرامات وعقوبات شديدة على من يخالف هذا القانون .

وقد سر الاهلون جميعاً من تثبيت سعر العملة الايرانية على هذه الصورة وعدوه عملا مفيداً لحفظ التوازن الاقتصادي .

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL

Published every Wednesday by the Arab Publications Co. Ltd. at Connaught House, Jerusalem. P. O. B. 268. Phone 295. Treats the Commercial, Financial, Industrial & Agricultural affairs of Egypt, Palestine, Transjordan, Syria, Lebanon, Iraq & the Arab Peninsula. Editors: F. S. SABA, B. Com., F C. R. A., F.R. Econ S., A. I. Arb. (Responsible Editor); ADEL JABRE, Economist. Manager: T. FARAH. Advertising Manager: M. Y. HUSSEINI. Subscription Rates per annum: In Palestine and Transjordan L.P. 1; In other countries £ 1—4—0. Advertising Rates supplied on request.

مطبعة بيت المقدس ـ القدس